الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو-مغاربية

Irregular immigration in the context of the Euro-Maghreb relations

ريمة مرزوق*
جامعة الجزائر3-الجزائر
Merzouk.rima88@gmail.com

تاريخ الارسال:28 /02/ 2022 تاريخ القبول:29 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص:

إن الأحداث المختلفة التي يشهدها المجال المتوسطي ترجع بالدرجة الأولى إلى القرب الجغرافي إضافة للعوامل التاريخية التي تراوحت بين التعاون والتعايش من جهة وبين التنافس والصراع من جهة أخرى، حيث ساهمت الهجرة عموما منذ بدايتها سواء من الشمال نحو الجنوب أو من الجنوب نحو الشمال في زيادة التبادل الثقافي والتنوع الحضاري والتعايش، بينما في فترات أخرى شكلت نقطة خلاف بين دول شمال وجنوب المتوسط، وهنا تجذر الإشارة إلى مساهمة الفترة الاستعمارية في تشجيع الهجرة بأعداد معتبرة من الدول المغاربية لمقتضيات أمنية واقتصادية بالدرجة الأولى، أعقبتها فترات أخرى شهدت اتفاقيات بين دول ضفتي المتوسط تراوحت بين تشجيع الهجرة، وبين تقييدها وتقنينها خاصة مع تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أبرزها الشراكة الأورو-متوسطية أو ما يعرف بمسار برشلونة وسياسة الجوار الأوربية والاتحاد من أجل المتوسط.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية .الشراكة الأورو متوسطية. العلاقات الأورو مغاربية. الدول المغاربية. الاتحاد الأوربي.

Abstract:

The various events that occur in the Mediterranean area are mainly due to geographical proximity, in addition to the historical factors that ranged from cooperation and coexistence on the one hand, to competition and conflict on the other hand, where migration has generally contributed from its emergence, both north to south and south to north, in increasing cultural exchange and coexistence, while in other periods has caused a difference of vision between north and south countries of the Mediterranean, The colonial period contributed to the increase in immigration from the Maghreb countries Primarily for security and economic reasons, Followed by other periods witnessed agreements between the countries of the two sides of the Mediterranean, ranged from encouraging to restricting, and legalization immigration, especially with the growing phenomenon of irregular immigration, most notably the Euro-Mediterranean partnership or the so-called Barcelona process, the European Neighborhood Policy and the Union for the Mediterranean..

Keywords: Irregular immigration. Euro-Mediterranean Partnership. The Euro-Maghreb relations. Maghreb Countries. European Union.

*المؤلف المرسل

مقدمة

أدت السياسات الأوربية للحد من الهجرة جنوب المتوسط وتحديدا من المنطقة المغاربية، إلى ظهور وتصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي شهدت ارتفاعا سنويا رهيبا ما أدى بالاتحاد الأوربي لاعتبار هذه الظاهرة تهديدا مباشرا للأمن الأوربي، ورغم تعدد مجالات التعاون بين ضفتي المتوسط إلا أنها اعتبرت محتشمة، إضافة للمبادرة الدائمة من الطرف الأوربي في مختلف الشراكات والاتفاقيات التي تم عقدها بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوربي أو الاتفاقيات باسم الاتحاد الأوربي، وتعتبر الهجرة غير الشرعية من المسائل التي أخذت حيزا هاما في مختلف الشراكات أو الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط وتحديدا الدول المغاربية.

الإشكالية

نظرا لقدم ظاهرة الهجرة المغاربية نحو أوربا، وصولا للهجرة غير الشرعية التي ارتفعت نسبتها منذ بداية القرن الحالي أين شهدت خلالها العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط تطورا ملحوظا في شتى المجالات، من خلال عقد وابرام عدة شراكات واتفاقيات لتحقيق المصالح المتبادلة. وهو ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز العوامل التي ساهمت في زيادة التعاون بين ضفتي المتوسط بغية تقليصها والحد منها؟

الفرضية

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى المتغيرات والعوامل الرئيسية المؤثرة –وليست الوحيدة–في سيرورة العلاقات الأورو–مغاربية.

أهداف الدراسة

– إبراز الجذور التاريخية للهجرة المغاربية إلى أوربا منذ الحربية العالمية الأولى.

– تسليط الضوء على السياق التاريخي الذي ظهرت فيه الهجرة بالطرق غير الشرعية تجاه أوربا وأسبابها.

– تحليل مضمون الاتفاقيات الأورو–مغاربية، بالتركيز على مكانة قضية الهجرة غير الشرعية في الحوار بين ضفتي المتوسط.

– ربط المشاريع الاقتصادية المقترحة من طرف الاتحاد الأوربي، بالأهداف الخفية للحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوربا.

مناهج الدراسة

– **المنهج التحليلي:** تم توظيف هذا المنهج لدراسة خلفيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوربي من المنطقة المغاربية، إضافة لتحليل مخرجات الاتفاقيات الأورو–مغاربية فيما يخص الظاهرة.

– **المقاربة التاريخية:** من خلال العودة لأهم المحطات التاريخية التي رافقت الهجرة المغاربية إلى أوربا منذ ظهورها إلى غاية فترة ما بعد سنة 2011.

- **أداة تحليل المضمون:** من خلال تحليل العلاقات الأورو-متوسطية، مجسدة في الاتفاقيات الأورو-مغاربية، والتي تضمنت سبل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بآليات غير مباشرة.

أو: الهجرة المغاربية نحو دول الاتحاد الأوربي

عند دراستنا للهجرة المغاربية تجاه أوربا، غالبا ما نقتصر في أبحاثنا على وعلى الهجرة المغاربية في شقها غير الشرعي من جهة، إضافة للفترة التاريخية التي ازدادت فيها نسبة الهجرة غير الشرعية منذ سنة 2011 من جهة أخرى، متجاهلين أن الهجرة المغاربية نحو أوربا تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين وليست وليدة أحداث سنة 2011، إضافة إلى أن الهجرة في بداياتها لم تكن تتم بطرق غير شرعية بل كانت هجرة دولية قانونية ذات خلفيات وأسباب اقتصادية، أمنية محضة نتيجة لظروف الحربين العالميتين.

1. تعريف الهجرة غير الشرعية

هي حركة الهجرة التي تحدث بعيدا عن المعايير والقواعد التنظيمية، من دول المصدر والعبور إلى دول الاستقبال، أي الدخول إلى إقليم دولة أجنبية بهدف الإقامة أو العمل، بدون الحصول على الترخيص اللازم أو الوثائق المطلوبة بموجب سياسات وتشريعات الهجرة في تلك الدولة، كما يمكن تعريفها أنها عبور الحدود الدولية بدون جواز سفر ساري المفعول أو المتطلبات الإدارية لمغادرة البلد[1].

وبما أن الهجرة غير الشرعية من المصطلحات التي لا يوجد إجماع حول تعريفها، يمكننا تقديم تعريف آخر للظاهرة على أنها كل محاولة للخروج من بلد المنشأ بطرق سرية، خفية عن حرس الحدود وخفر السواحل بهدف الدخول لدولة أجنبية بصفة غير شرعية عبر وسائل نقل برية، بحرية أو جوية، بغرض الإقامة وتحسين ظروف المعيشة أو لاعتبارها دولة عبور يتم من خلالها الوصول للوجهة النهائية للهجرة (الدولة مقصد الهجرة)، وقد تتم حتى بالاستعانة بشبكات الجريمة المنظمة المختصة في تهريب المهاجرين لضمان وتسهيل الوصول لبلد المقصد، أو عبر الطرق الفردية دون اللجوء أو الاستعانة بتلك الشبكات.

1.1.قراءة قانونية وسياسية حول الهجرة غير الشرعية

في سنة 2011، اعتبرت 141 دولة الهجرة غير الشرعية كإحدى المسائل التي تثير قلق أغلب الحكومات، واعتبرت 75% من هذه الحكومات ظاهرة الهجرة غير الشرعية مصدر قلق رئيسي، وخاصة دول العبور والاستقبال، ورغم أن انعكاساتها تختلف بين المناطق الأكثر والأقل نموا، إلا أن أنهم اعتبروا الظاهرة من بين القضايا الأساسية الواجب معالجتها خاصة بعد سنة 2011[2].

وتشكل الهجرة غير الشرعية تحديات متعددة لدول المنشأ، العبور والاستقبال وللمهاجرين أنفسهم، فالمهاجرين في وضع غير نظامي أو بطرق غير شرعية هم عرضة للتمييز وسوء المعاملة، إضافة لخطر

التعرض للاستغلال من طرف المنظمات الاجرامية المتورطة في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان.

وتتمثل الأطر القانونية للتعاون الدولي بخصوص قضية الهجرة في بروتوكولي "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"؛ "بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص"، و"بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، البحر والجو"، حيث تعتبر هذه البروتوكولات والتشريعات استجابة معيارية وقانونية لجرائم الاتجار بالبشر والتهريب على المستوى الدولي، كما تعتبر توجيها للدول الأعضاء لتطوير أطرها السياسية والقانونية، لضمان إمكانية تنفيذ هذه الآليات على المستوى الوطني، وقد أدى اعتماد بروتوكول الاتجار بالأشخاص إلى تطوير تشريع خاص يعالج ويجرم الاتجار بالأشخاص على المستوى الوطني، حيث تضاعف عدد الدول التي تبنت تشريعات وطنية بخصوص هذا البروتوكول من 2003 إلى 2008 حسب مكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة [3].

كما تعتبر الدولة الفاشلة بكونها بيئة حاضنة ومحفزة للكثير من التهديدات الأمنية الجديدة، كتجارة المخدرات والأسلحة، الإرهاب والهجرة غير الشرعية، مما ينعكس على توفر الأمن والاستقرار على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية التي بدورها تعمق فشل الدول وتطيل أمدها وتعيق مبادرات بناء الدولة[4].

وتطرح ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديات ومعضلات سياسية وأمنية، بسبب فشل معظم الدول إيجاد سياسات وآليات للحد منها، وهناك إجماع من عدة باحثين على أن بعض الدول تفتقر للإرادة السياسية لمعالجة الظاهرة وتحديدا دول المنشأ، وبسبب حساسية هذه الظاهرة نظرا لأسبابها إلا أن إدارتها لا يجب أن تكون أحادية الطرف، بل تتطلب تعاونا جادا بين دول المنشأ، العبور والمقصد أو الاستقبال، رغم أن بعضا من دول المنشأ ونظرا لظروف اقتصادية، سياسية وبيئية، قد أصبحت هي الأخرى دول استقبال للمهاجرين، كما هو الحال في الدول المغاربية التي تعتبر مصدرا للهجرة وفي نفس الوقت دول استقبال للمهاجرين الأفارقة وتحديدا من منطقة الساحل الإفريقي [5].

ومن أهم المسائل الخلافية المتعلقة بالظاهرة هي ربطها بمبدأ السيادة، لكن الأمر المتفق عليه هو أن مفهوم السيادة يتجسد في حق الدول في السيطرة على حدودها، وهو ما يتم ترويجه غالبا في الخطاب السياسي والإعلامي، أين تعتبر الهجرة غير الشرعية تهديدا لسيادة الدول، وبالتالي لديها الحق في تشديد مراقبة حدودها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحد منها[6].

لقد وجدت أحزاب اليمين المتطرف في أوربا في موضوع "الهجرة" مادة خام لإحياء برامجها السياسية والتوغل في المنافسات الانتخابية سواء المحلية أو على مستوى الاتحاد الأوربي، حيث لقيت مساعيها المتواصلة لرفض و"تجريم الهجرة الشرعية أو غير الشرعية" استجابة من فئات معينة من الرأي العام الأوربي نتيجة الخطاب

السياسي المتبع خاصة منذ الأحداث السياسية والأمنية في الدول العربية والمغاربية تحديدا، حيث تبنت هذه الأحزاب وحتى الحكومات الأوربية "خطابا تخويفيا" من خطر الهجرة القادم من الجنوب على الجانب الأمني، الاقتصادي والمؤثر على مستويات المعيشة وحتى الجوانب الاجتماعية.

وقد ربط "Huysmans " "هايسمنس" في كتابه " أمننة الاتحاد الأوربي للهجرة" أمننة قضية الهجرة مع السياسة الأوربية للتوسع في "منطقة شنغن"، حيث أكد على أنَّ الضوابط الحدودية لعبت دورا رئيسيا في امتداد المشروع الاجتماعي والاقتصادي للسوق الداخلية إلى مجال الأمن الداخلي، فمنطقة شنغن أدت لزيادة الاهتمام بأمن الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوربي وتطوير ما أطلق عليه "قلعة أوربا"، فأمننة الهجرة حسبه ترويج لسيناريو "نحن" و "هم" بما أن الخطاب السياسي يقوم على الحاجة للحماية من هذا التهديد كما أضاف أن إنشاء FRONTEX ما هو إلا تجسيد لهذه العملية عل المستوى المؤسسي [7].

إن تطبيق "منطق الأمننة" يضع الاتحاد الأوربي أمام مسألتين متناقضتين، فمن جهة ضرورة التدخل في البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومن جهة أخرى ضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الانسان وإنقاذ حياة هؤلاء المهاجرين من الغرق في حوض المتوسط والحفاظ على سلامتهم، إضافة لتصوير المهاجرين كتهديد للأمن الأوربي يطرح التساؤل حول الجريمة المرتكبة من طرفهم؟، فبدلا من إضفاء الطابع الأمني على القضية ربما يكون من الأفضل إضفاء الطابع الإنساني باعتبار المهاجرين غير الشرعيين ضحايا أيضا، وهو دليل على عدم وضوح النهج الأوربي في هذا المجال [8].

لقد ساهمت نظرية الأمننة لمدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن والتهديد الأمني في نفس الوقت، حيث لم تعد التهديدات ذات طبيعة عسكرية خارجية تستهدف بقاء الدولة بل تعددت الفواعل المهددة والوحدة المرجعية التي لم تعد تجسد في الدولة فحسب، فقد ظهر مفهوم "الأمن المجتمعي" الذي اعتبر قيمة مرجعية معرض للتهديد من عدة فواعل ومن تهديدات ذات طبيعة مختلفة.

لقد اختلف مضمون "الفعل الخطابي" كما يسميه رواد مدرسة كوبنهاغن من طرف الساسة الأوربيين حول التهديد المتصاعد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولكنه صب في نتيجة واحدة وهي تهديد المهاجرين غير الشرعيين لقيم الثقافة والهوية الأوربية، عبر استخدام مصطلحات التخويف والترهيب من خطورة التوافد الكبير والمستمر لهؤلاء المهاجرين بسبب اختلاف ثقافتهم وديانتهم وانتمائهم لبيئة يغلب عليها العنف والتطرف، وهي أسباب كفيلة بإقناع المواطنين الأوربيين بضرورة اتخاذ إجراءات أمنية للحد من الظاهرة.

1.1.1. التطور التاريخي للهجرة المغاربية

أ. الهجرة المغاربية بين 1945-1991

وبمجرد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي حصدت أرواح الشباب الأوربي، باتت الدول الأوربية بحاجة ملحة للعمالة ولذلك لجأت تلك الدول لتعويض عجزها في القوى العاملة لإعادة البناء والنمو، إلى الدول المغاربية لاعتبارات تاريخية-جغرافية إضافة لمواجهة الدول المغاربية حديثة الاستقلال لمشاكل اقتصادية وعجزها عن توفير فرص العمل مواكبة للزيادة السكان[9].

تميزت هذه الفترة باتساع رقعة الهجرة الجزائرية بفعل الآليات المطبقة من طرف الديوان الوطني للهجرة(ONI) بمقتضى القانون الصادر في 20-09-1947 القاضي بمنح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين ورفع العراقيل التي تحول دون تنقلهم إلى فرنسا، مما أدى لارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين بنحو 213519 شخص وبالتالي زيادة نسبتهم من السكان الأجانب من 1.3% عام 1946 إلى 12% عام 1954، في حين ظلت نسبة المغربيين 0.6 %و0.9% والتونسيين 0.1% -3%، وبمجرد اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 تراجعت وتيرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، إضافة للقيود التي كانت تفرضها فرنسا على الجزائريين الراغبين في الهجرة نحوها، الأمر الذي فسح المجال أمام انتعاش حركة الهجرة المغربية 15.2 %والتونسية ب 23.9% سنويا[10] .

ومع مطلع ستينات القرن العشرين وقعت أولى اتفاقيات العمل بين الدول الأوربية والمغاربية حديثة الاستقلال، حيث أقامت بلجيكا، فرنسا وهولندا "مكاتب توظيف" في بعض المدن المغاربية، أين بدأت الموجة الأولى من المهاجرين المغاربة نحو بلجيكا سنة 1964 بينما فضل الجزائريون والتونسيون الهجرة نحو فرنسا، نظرا للطلب الواسع في بعض القطاعات كالمناجم، البناء والصناعة، كما شجعت الدول المغاربية مواطنيها على الهجرة لتقليل الضغط على سوق العمالة المحلية لتجنب تفاقم الفقر وعدم الاستقرار السياسي[11].

وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية 1974 قامت كل من فرنسا، بلجيكا وهولندا بطرد فئات من المهاجرين المغاربة، ونظرا لقربه من فرنسا، قام "إقليم كاتالونيا" باستقبال المهاجرين المغاربة والأفارقة وتحديدا من المغرب والتي لا تزال إلى غاية اليوم الوجهة المفضلة لهم وخصوصا مدينة "برشلونة"، إضافة لمدينتي "سبتة ومليلية" وبصفة عامة اعتُبِر الساحل الجنوبي الشرقي الاسباني مقصد للمهاجرين المغاربة الذين امتهنوا قطاع الزراعة والخدمات في أغلب المدن التي هاجروا إليها[12].

ترتبط ظاهرة الهجرة المغاربية نحو أوربا، بالسياق التاريخي والذي ارتبط بالدرجة الأولى بالحركات الاستعمارية للدول الأوربية بالموازاة مع الحربين العالميتين، إضافة للجانب الاقتصادي، أين ارتبط تدفق الهجرة المغاربية كرأس مال بشري بالتزامن مع توسع الاقتصادات الرأسمالية الأوربية.

إضافة إلى ذلك، يجب التركيز على ازدواجية المعايير الأوربية في التعامل مع المهاجرين المغاربة حسب مقتضيات مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، فعند الحاجة لليد العاملة يتم وضع قوانين وإجراءات تحفز وتسهل الهجرة إليها، وعند الاكتفاء أو حدوث أزمة يتم تسليط الضوء على المهاجرين وتحديدا العرب والمغاربة باعتبارهم السبب في ذلك، وتشرع قوانين طارئة للحد من هجرتهم، وهو ما انعكس على نمط الهجرة لاحقا وبرز تحدي آخر للدول الأوربية المستقبلة تمثل في الهجرة ولكن هذه في طابعها غير الشرعي، أي الغير منضبط تحت قوانين الهجرة في هذه الدول.

ب. الهجرة المغاربية قبل سنة 2011

بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال للفضاء الأوربي، أصبحت قضية الهجرة ذات أبعاد مقلقة دفعت بحكومة مدريد التي كانت تأمل في اندماج مواطنيها في الفضاء الأوربي، إلى تشديد إجراءاتها لمنع عمليات الهجرة الجديدة، وما أكد النزعة الأوربية لوقف الهجرة من جنوب المتوسط هو عدم المصادقة على الاتفاقية الدولية "لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" 1990، بينما صادقت عليها تسعة دول من الجنوب 1998، وهو ما يبرز المفارقة حول مرافعة الدول الأوربية باستمرار من أجل الحقوق والحريات. حيث طغى على هذه المرحلة الطابع الأمني بإقرار قوانين جديدة للهجرة. وقد تمخض على الإجراءات الأوربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تهم دول شمال المتوسط وجنوبه على حد سواء[13].

وقد انتهجت الدول الأوربية سياسات أمنية، عبر إجراءات "القانون الجديد للهجرة" الذي تضمن قرارات صارمة بخصوص "التجمع العائلي"، كما أبرمت اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[14].

على المستوى العالمي، مثلت الهجرة من شمال افريقيا نحو أوربا في هذه الفترة أعلى نسبة من المهاجرين، حتى أنها أصبحت حقيقة لا يمكن تجنبها في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وأكبر نسبة من المهاجرين على الاطلاق كان مصدرها المملكة المغربية، وقد سجلت القنصليات المغربية في جميع أنحاء العالم أن أعداد المهاجرين المغربيين قد تضاعف خلال الاثني عشرة سنة الماضية، ومثلت أوربا وجهتهم الرئيسية، وظلت فرنسا وجهتهم المفضلة حيث قدر عددهم بفرنسا منتصف التسعينيات إلى مطلع الألفية الجديدة ب 434000 مهاجر، وفي اسبانيا ب358086، وفي إيطاليا 207250 مهاجر[15].

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة "الجيل الثاني" في الأوساط الشعبية بالدول الأوربية، حيث شاعت العنصرية والإسلاموفوبيا، كما غطى "التجمع العائلي" 50% من الدخول القانوني السنوي للمهاجرين، وتضاعفت محاولات الهجرة غير الشرعية التي تم توقيفها ب 23 مرة في ست سنوات من 1994-2000.

كما تميزت المرحلة بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول افريقيا جنوب الصحراء باتجاه جزر الكناري وصولا إلى الدار البيضاء أو الرباط[16].

بعد حادثة "لوكربي" 1992، قام "القذافي" بفسح المجال أمام الهجرة غير الشرعية وانشاء "مجموعة الدول الساحلية الصحراوية" في 01-03-2000 وجعل ليبيا فضاء لحرية تنقل رعايا الدول الافريقية، كما تحولت لسوق عمل ضخمة مكنت الأفارقة من الاقتراب من السواحل الأوربية، مما أقلق الدول الأوربية التي طلبت من القذافي وقف نزوح المهاجرين إلى أراضيها مقابل بدء المفاوضات لرفع الحصار على ليبيا سنة 2003.

وقد نجح "القذافي" في استخدام المهاجرين غير الشرعيين كورقة على الدول الأوربية سنة 2004، بالموازاة مع إصداره أمرا في 30-01-2007 اشترط فيه تأشيرة الدخول إلى ليبيا وتشديد مراقبة السواحل الجنوبية خاصة[17].

2. الهجرة المغاربية بعد سنة 2011

وفقا للمعطيات والاحصائيات التي قدمها التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، تحت عنوان "الهجرة الدولية" الموضوع سنة 2014 من طرف جامعة الدول العربية، ورد فيه أن عدد سكان بلدان المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب وموريتانيا) قد ارتفع من 77.9 مليون نسمة عام 2000 إلى حوالي 93.3 مليون نسمة عام 2013، وبذلك يعتبر ثاني أكبر إقليم عربي من حيث عدد السكان. ويقدر عدد المهاجرين من دول المغرب العربي بحوالي 5.8 مليون مهاجر عام 2013 بزيادة قدرها 1.9 مليون عن سنة 2000[18].

شهدت منتصف سنة 2013، الاقتتال المسلح بين تلك الميليشيات ما حول ليبيا إلى دولة فاشلة أصبحت أرضية خصبة للتفاعل بين الإرهاب العابر للقارات وشبكات التهريب بمنطقتي الساحل والقرن الإفريقيين، والمهربون في المناطق الملتهبة بالشرق الأوسط إضافة للمهربين في منطقة المغرب العربي مع التنظيمات المتطرفة التي اتخذت من ليبيا مركز تعبئة وامداد لوجستي مع شبكات التهريب المتوسطية، لتتحول ليبيا إلى الوجهة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين نحو دول الاتحاد الأوربي وتحديدا إيطاليا[19].

كانت ليبيا تاريخياً وجهة مقصودة للعديد من المهاجرين الأفارقة، حيث تم إحصاء ما يقارب 250000 رعية من دول أخرى كانوا يعيشون في ليبيا حتى عام 2011. وأدى تجدد العنف في ليبيا في منتصف عام 2014 إلى نزوح داخلي وعبر الحدود، مما أثر على المهاجرين الموجودين بالفعل في البلاد. حيث ترك العديد من هؤلاء الأشخاص أصولهم ومدخراتهم في ليبيا، وشهدوا ظروفًا صعبة في العودة إلى أوطانهم[20]. وفي خريف 2013، وبعد الموافقة الفرنسية التدخل العسكري في سوريا، ارتفعت موجة اللاجئين من ليبيا وتونس وسوريا إلى جزيرة "لامبيدوزا" حيث مثلت مأساة إنسانية فعلية، أين أصبح البحر المتوسط يفيض بجثث المهاجرين، وهو ما يضرب مصداقية الدول الأوربية كدول ديمقراطية ومدافعة عن حقوق الإنسان[21].

ثانيا: الهجرة غير الشرعية ضمن اتفاقيات الأورو-مغاربية

لقد شهدت العلاقات الأورو مغاربية تطورا ملحوظا بعد إعادة بناء أوربا لنفسها من خلال الاتحاد الأوربي والذي بدأ مباشرة بعد تأسيسه التوجه نحو الضفة الجنوبية للمتوسط أو العالم العربي، وخاصة مع الدول المغاربية

نظرا للعلاقات التاريخية بإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون سواء باسم الاتحاد ككل أو اتفاقيات ثنائية، في هذا المحور سوف نحاول إبراز أهم العوامل التي ساهمت في عقد كل تلك الاتفاقيات، في إطار سياسة متوسطية شاملة تضمنت تنظيم تدفقات الهجرة نحو أوربا.

1. مجموعة ال 5+5 والهجرة في المتوسط

يعود الحوار 5+5 أو مجموعة غرب المتوسط إلى "المنتدى المتوسطي الأول بمرسيليا" 25-27-02-1988 تحت شعار "حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الأوربية المتوسطية والدول المغاربية"، ليليه مندى "طنجة" في ماي 1989 الذي شاركت فيه كل دول اتحاد المغرب العربي تزامنا مع تأسيسه وكل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال، والذي هدف لجعل المتوسط منطقة للأمن والتعاون عرف بداية بمجموعة 5+4 وبانضمام "مالطا" 1991 أصح 5+5، والانطلاق الرسمي للحوار تم في أكتوبر 1990 بروما ميزته ظروف إقليمية خاصة الوضع الاقتصادي والأمني في الجزائر والنزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو [22].

وقد أقيمت ثماني مجموعات عمل للنهوض بالتعاون الإقليمي ولمعالجة بعض المشاكل، كالديون والحوار الثقافي والبحث العلمي ودراسة انعكاسات البطالة في الدول المغاربية على تدفق الهجرة نحو أوربا، وازدادت حدة التوتر في العلاقات بين الأعضاء بسبب الأزمة الجزائرية 1992 والحصار على ليبيا بعد قضية لوكربي، ثم استؤنفت العلاقات في جانفي 2001 بلشبونة وأول اجتماع لرؤساء الدول والحكومات سنة 2003 بتونس ولم تنقطع اجتماعات وزراء الخارجية منذ ذلك التاريخ، وفي مالطا 2012 تم التشديد على القضايا الملحة كالبطالة التي تسببت في ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أضحت كابوسا لدول شمال المتوسط[23] .

بداية ركزت الدول الأوربية على الحوار الاقتصادي كمقدمة لمشروع التكامل الاقتصادي، في حين طالبت الدول المغاربية بمساعدات مالية واقتصادية لحل مشاكلها التي تشكل خطر على أمن واستقرار الضفة الشمالية، فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ينجم عنها زيادة في نسبة الهجرة نحو أوربا للبحث عن مناصب عمل وتحسين ظروف المعيشة، مما خلق نوع من التوجس الأوربي حول انعكاس تدفقات الهجرة من تهديد أمنها كالإرهاب الذي أصبح عابرا للحدود [24].

ففي مختلف لقاءات التعاون بين مجموعة 5+5 تم التأكيد على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية بالتنسيق مع دول المتوسط، في لقاء وهران 2004 الذي ضم وزراء خارجية المجموعة تم اعتبار الظاهرة من بين الملفات الحساسة المهددة للأمن والاستقرار في المتوسط الواجب معالجتها، أين عرف اللقاء تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجتها[25].

رغم الادراك الأوربي بمدى تهديد الهجرة الغير شرعية -والتي كانت في بداية ظهورها-من المنطقة المغاربية لأمنه، إلا أن أولوياته تمثلت في الجانب الاقتصادي ولم يبادر لطرح مبادرات وحلول جذرية للحد من الظاهر.

2. الشراكة الأورو-متوسطية: الهجرة غير الشرعية في مسار برشلونة

تعبر الشراكة الأورو متوسطية عن نموذج من نماذج التعاون الإقليمي الجديد الذي لا يتجاوز الإطار الإقليمي أي المتعلق بالجوار الإقليمي، كما تعتبر مشروعا استراتيجيا لصياغة العلاقات في حوض المتوسط وفقا للمقاربة الأوربية وللحد من الطموح الأمريكي في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، إضافة للإدراك الأوربي للأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط بوصفه المجال الطبيعي للنشاط الأوربي لعدة اعتبارات أهمها المسائل الأمنية وظاهرة الهجرة غير الشرعية[26].

وذلك في سياق المفهوم الشامل للأمن على اعتبار أن المخاطر التي تواجه منطقة معينة ستنتقل إلى المناطق المجاورة بنفس درجة التأثير والحدة، فالاتحاد الأوربي أدرك ضرورة تطوير نمط علاقاته مع الأطراف الجنوبية لضمان حدوده الجنوبية، وهو ما برز في قمة "لشبونة" جوان 1992 أين تم التأكيد على أهمية استقرار منطقة المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوربي كونها تشكل حدودها الجنوبية، مما يؤدي تدريجيا للشراكة بين الطرفين[27].

مهد اعلان برشلونة 1995 لإقامة شراكة بين ضفتي المتوسط بما فيها دول المغرب العربي، والذي هدف لتحقيق "إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار"، فقد شهدت سنوات التسعينات زيادة تأثير الهجرة على العلاقات الأورو مغاربية وهو ما دفع الدول الأوربية للبحث عن طرق لمحاربة الهجرة غير الشرعية، حيث أقر المجلس الأوربي بضرورة السيطرة على الحدود الخارجية، فلطالما شكلت الهجرة نقطة محورية في الخلاف بين الأحزاب في أوربا التي ربطت بين الهجرة والتطرف الإسلامي والإرهاب في ظل ارتباط المهاجرين بهويتهم الثقافية وهو ما أثر على السياسة المنتهجة إزاء الظاهرة من التساهل إلى التشدد لاعتبار الظاهرة تهديدا لهويتهم [28].

منذ بداية التسعينات صنفت الهجرة غير الشرعية في أوربا كجريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي، مما أدى بالدول الأوربية كإيطاليا، اسبانيا واليونان لتبني إجراءات الاعتقال للمهاجرين غير الشرعيين، لقد اعترف اعلان برشلونة بدور الهجرة في علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط للتقليل من ضغوطاتها، وقرر الشركاء اقامة تعاون خاص للحد من الظاهرة والتزام دول الجنوب بإعادة ادماج المهاجرين الذين يعبرونها، فأحد الأهداف الأساسية للشراكة الأورو متوسطية هو احتواء ظاهرو الهجرة غير الشرعية والحد منها مقابل حرية تنقل السلع والخدمات [29].

وقد تمحورت السياسات المتعلقة بالهجرة في ثلاث أبعاد: إعادة المهاجرين، غلق الحدود السياسية وإعادة الدمج، فبعد فشل الإجراءات الأمنية للدول الوطنية في التصدي للظاهرة لجأ الاتحاد الأوربي إلى طرح هذه الشراكة لتجفيف منابع الهجرة من المصدر، حيث أنشأ وكالة FRONTEXE لتحسين منظومة مراقبة الحدود في أكتوبر 2004، ولجعل المراقبة أكثر احكاما تم انشاء "فرق التدخل السريع للحدود" RABITلمكافحة العبور غير الشرعي للحدود[30].

وهنا نفهم لماذا أدرجت الهجرة وتنقل الأشخاص ضمن الجوانب الاجتماعية بدل الاقتصادية للمشروع والتي تهدف لتحرير المبادلات التجارية وادراج مسألة تنقل الأشخاص ضمنها يضع دول الاتحاد الأوربي أمام المطالبة بمبدأ حرية تنقل اليد العاملة وبالتالي عدم عرقلة الهجرة من الجنوب، وهو ما ترفضه أوربا. ولم يتم التطرق لإيجاد حلول للظاهرة بل مجرد التأكيد على حقوق المهاجرين المقيمين التي أقرت في اتفاقات سابقة، والجديد في برشلونة هو تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون بين مصالح الأمن، القضاء، الجمارك والإدارة[31].

إن ما يؤكد الخلفية الأمنية للشراكة بغرض مواجهة التحديات الأمنية الجديدة في المتوسط، هو التطلع لإقامة منطقة تجارة حرة بين ضفتين غير متكافئتين أي بين المنطقة الأكثر تكاملا في العالم (الاتحاد الأوربي) والأقل تكاملا (المغرب والمشرق العربيان)، فهي تجسد مبلغ التفاوت بين الطرفين خاصة في مستويات التنمية[32].

3. سياسة الجوار الأوربية

تعتبر سياسة الجوار الأوربية نقطة الارتكاز في الاستراتيجية الأمنية الأوربية الشاملة والتي تقر بأهمية متغير الاعتماد المتبادل في تعريف الأمن بكل أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، من خلال خلق مجتمع متوسطي متشابك بعد إدراك الدول الأوربية أن أمنها لا يتحقق بمعزل عن دول الجوار المتوسطي [33].

تنبثق السياسة الأوربية للجوار من المؤسسات الأوربية، وقد انبثقت عن المشروع الأوربي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تعود لنشر المفوضية الأوربية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة ب " أوربا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق وبدول الجنوب"، وقد سميت في 2004 بسياسة الجوار الأوربي الجديدة، والتي تقوم على مبدأ الفوارق الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، ومن جهة أخرى مشروطية المساعدات المالية والتقنية بالنتائج والأوضاع الخاصة بكل دولة معنية بالشراكة [34].

جاءت هذه السياسة كنتيجة للبنى الاجتماعية والأطر المعرفية، فالحدود هي نتيجة لظهور مجتمعات أمنية جديدة تعمل على إقامة حدود جديدة بين الداخل الأوربي والغرباء، وهذا الانقسام في قلب المسار الأوربي لبناء الحدود كما يقول "Thiery Balzacq" والذي يرافقه بناء للهوية، فهويتهم قيد الانشاء –آنذاك–من الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الأمنية للاتحاد وذلك بإحكام السيطرة على الحدود الشرقية والجنوبية[35].

ومن خلفيات سياسة الجوار الأوربية مكافحة الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية، بعد التخوف من الظاهرة بسبب ربطها بالإرهاب بعد أحداث سبتمبر 2011 المدعمة إعلاميا، وهو ما ظهر جليا في الوثيقة التوجيهية للمفوضية الأوربية لسياسة الجوار في 12-ماي-2004 التي نصت على: " من المحتمل جدا أن تكون إدارة الحدود ضمن أولويات معظم برامج العمل، فبتوحيد جهود الاتحاد الأوربي وجيرانه يستطيع الإدارة الأفضل للحدود المشتركة وتسهيل الانتقال المشروع للأشخاص"[36].

يتمثل الصدام الحضاري في منطقة المتوسط نظرا لحيوية الديمغرافية في الجنوب مقابل التراجع الديمغرافي في الشمال، في ظل الهجرة الشرعية أو غير الشرعية مع عدم قدرة الغرب على ادماج هؤلاء المهاجرين بالموازاة مع تنامي اليمين المتطرف وإرادته السياسية في توظيف هذه الاختلافات واعتبار أن المسلمين هم المتورطون في أغلب أعمال العنف واعتبار أن المسلم إرهابي[37].

4. الاتحاد من أجل المتوسط

جاء نتيجة لفشل الحوار الأورو متوسطي الذي انطلق ببرشلونة 1995 في تحقيق أهدافه، لتركيز صانعي القرار في أوربا على أولوية ضم الدول الأوربية التي كانت تنتمي للكتلة الاشتراكية، إضافة للاقتصار على التعاون التجاري مهمشين الجوانب الأخرى، أراد ساركوزي محاكاة الوحدة الأوربية أي إقامة اتحاد وليس مجرد شراكة، حيث مثل " نداء روما لاتحاد المتوسط" في 2008 محطة بارزة لإطلاق أفكار وأهداف المشروع [38].

لقد شكل موضوع "الحد من الهجرة" أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشح "ساركوزي"، الذي عمد فور استلامه الرئاسة إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية، حيث قضت خطة العمل لدعم عملية التنمية بدول المغرب العربي مصدر اليد العاملة، واعتماد سياسة هجرة انتقائية وصارمة تلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي، وتم اطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط رسميا في قمة باريس 13-07-2008 بحضور قادة وممثلي 43 دولة، وتم التطرق للتحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو متوسطية وعلى رأسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية [39].

يبدو بوضوح مدى اهتمام الاتحاد الأوربي بالمنطقة المغاربية وهو ما دفعه لإبرام اتفاقيات تعاون وشراكة، لدعم علاقاته المختلفة معها على رأسها العلاقات التجارية رغم الفجوة التي ميزت السياسات الأوربية المتعاقبة بين ما هو متوقع وما تم إنجازه، فلم تحقق الاقتصادات المغاربية نهوضا حقيقيا ولا تقلصت الهوة الاقتصادية بين المنطقتين، والسبب هو نظرة الاتحاد الأوربي للدول المغاربية بناء على ما تعانيه من عدم الاستقرار والهجرة غير الشرعية، ورغم تكرار مفهوم التنمية المشتركة في الخطابات الرسمية إلا أنه بقي سطحيا وخطابيا مفتقرا للجدية ظلت تسعى لتحقيق أهداف تجارية وأمنية، إضافة لاستحواذ هاجس الهجرة غير الشرعية على سياسات الاتحاد الأوربي وربطها بمسائل الهوية، مما قلل من مصداقية أهدافه المعلنة لتحويل المتوسط لجسر موحد [40].

لقد هدف المشروع للارتقاء بالأداء الاقتصادي لدول جنوب المتوسط المتأخرة، كما تم التأكيد على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية ووضعها في إطار قانوني من خلال استبدال الشعارات السياسية بمشاريع اقتصادية ذات عائد ملموس، ولضمان انسياب المهاجرين بسلاسة من الدول المغاربية ضمن اتفاقيات متعددة الأطراف بين دول المصدر ودول الاستقبال، مع تسهيل إجراءات الهجرة ولكن بتقنين "الهجرة الانتقائية" نظرا لتزايد حاجة الدول الأوربية لعقول وجهود المهاجرين ذوي الكفاءة في مختلف المجالات[41].

وفي شهر جويلية 2018، وخلال المؤتمر السنوي الخامس عشر ل IMISCOE في مدينة "برشلونة، تم إطلاق "شبكة أبحاث أورو متوسطية حول الهجرة" تتكون مبدئيا من 18 دولة عضو في اللجنة التوجيهية، من

بينها الجزائر، المغرب، تونس، اليونان، البرتغال واسبانيا...إلخ، حيث تلقت هذه المؤسسة دعما مؤسسيا من "الاتحاد من أجل المتوسط" والمعترف به أكاديميا كشبكة إقليمية ل IMISCOE، أين تم إطلاق عدة برامج أهمها "Erasmus" و"Jean Monnet Network" بعنوان "رسم خرائط دراسات الهجرة الأورو متوسطية"، كما تم الإعلان على أن الغرض الرئيسي من سلسلة عمل هذه الشبكة هو نشر البحوث الجارية التي قد تساهم في تطوير دراسات الهجرة المتوسطية وتجاوز المركزية الأوربية، تعزيز تبادل المعرفة وأبحاث الهجرة بين الباحثين من ضفتي المتوسط وما وراءه، إضافة لتعزيز التنمية الإقليمية بالمتوسط ووضع دراسات الهجرة المتوسطية ضمن جدول أعمال الهجرة العالمية، بما في ذلك الهجرة المتوسطية وأنظمة الحكم ضمن العلاقات الجيوسياسية المتوسطية [42].

لقد حاول "ساركوزي" والاتحاد الأوربي من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تدارك نقائص المشاريع السابقة والاستفادة من أخطائها، إلا أنه وقع في نفس الإشكالية التي طرحت سابقا أين نادى بالتنمية المشتركة بين ضفتي المتوسط عبر اعتماد مشاريع اقتصادية بدول الجنوب متجاهلا في الوقت نفسه الهوة الاقتصادية ودرجة التنمية بين الضفتين، إضافة إلى أن مشروعه ما لبث أن برزت أهدافه الحقيقية التي جاء من أجلها والمتمثلة في إجراءات تقنين "الهجرة الانتقائية" وتدعيم الإجراءات السابقة للقضاء على الهجرة غير الشرعية بشتى الوسائل.

الخاتمة

من خلال ما سبق من تحليل للسياق التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومكانتها وأهميتها في مختلف الاتفاقيات الأورو–مغاربية، نستنتج وبوضوح ما يلي:

– مدى تأثير الظاهرة على تركيبة وسير تلك المشاريع والاتفاقيات–بما أنها طرحت من الجانب الأوربي–أو الشراكات كما سميت، وتحديدا منذ الشراكة الأورو–متوسطية أين بدأت منطقة المتوسط في تلك الفترة أي بعد الحرب الباردة تشهد ظاهرة جديدة تمثلت في الهجرة غير الشرعية، مرورا بسياسة الجوار ووصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط، نجد أن موضوع الهجرة لطالما كان من أولى الأولويات بالنسبة للطرف الأوربي تحديدا.

– تمت معالجة الظاهرة بداية بالأخذ بالمقاربة الأمنية إضافة لبعض المشاريع الاقتصادية إلا أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة بل وساهمت في تفاقم الظاهرة مما دفع الاتحاد الأوربي للبحث عن مشاريع بديلة تساهم في التقليل من الظاهرة والقضاء عليها، واستمرار ظاهرة الهجرة الغير شرعية من جنوب المتوسط وتحديدا من المنطقة المغاربية لغاية اليوم هو دليل على عدم إلمام المشاريع الأوربية المتعاقبة بالحلول الجذرية لها أي بمواجهتها من منبعها وليس عبر حدودها.

– بالرغم من أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوع خلاف بين دول شمال المتوسط وبينها وبين دول جنوب المتوسط وتحديدا الدول المغاربية، إلا أنه لم يصل لحد الصراع على اعتبار أن الظاهرة تهديد مباشر للأمن الأوربي وهو ما ساهم في زيادة التعاون بين ضفتي المتوسط خاصة في المجالات الأمنية والاقتصادية، فكل

دولة من دول المغرب العربي لها اتفاقيات ثنائية مع الدول المطلة على شمال المتوسط في عدة مجالات إضافة لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

الهوامش

[1] Perruchoud Richard and Redpath-Cross Jillyanne, Glossary on Migration, 2nd edition, International Migration Law, n25- International Organization for Migration, 2011, p.54.

[2] United Nations Departments of Economic and Social Affairs, Irregular Migration, Human Trafficking and Refugees, 2013, p.93, in :
https://www.un.org/en/development/population/publications.pdf

[3] Ibidem.

[4] حموم فريدة، الدولة الفاشلة والتدخلات العسكرية: التدخل العسكري التركي في العراق، العدد9، ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، الجزائر، 2018، ص-ص، 107-109.

[5] Koser Khalid, Irregular Migration, State Security and Human Security, Global Commission on International Migration (GCIM)- IOM, September 2005, p. 3.

[6] Ibid., p. 10.

[7] Valentin Marie Claude**,** Preventing Illegal Immigration:: Juggling Economic Emperatives, Political Risks and Individual Rights, Council of Europe Publishing, January 2004.

[8] Moreno Lax Violeta, The EU Humanitarian Border and the Securitization of Human Rights: The Rescue of Interdiction- Rescue Without Protection-Paradigm, number 1, Journal of Common Market Studies, 2018.

[9] خضر بشارة، أوربا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوربية من 1957 إلى 2014، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016، ص، 226.

[10] بلخيرة محمد، الهجرة المغاربية إلى أوربا ... معطيات ومغالطات، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2014، ص، 98.

[11] ضر بشارة، مرجع سابق، ص، 226.

[12] S Montesinos Marta, Evolucion de las Migraciones entre Marruecos y Espana 1999-2014 : La Gestion Migratoria en Ceuta ante la encrucijada de interesses UE-Marruecos, Tesis Doctoral- Facultad - de Ciencias Politicas y Sociologia, Madrid, 2015, p.117.

[13] راتول محمد، مسعود زيان موسى، هجرة الكفاءات العلمية، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2014، ص، 176-177.

[14] بيومي عمرو رضا، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة، القاهرة، 2017، ص 29.

[15] Himminki Kari, Khayati Meryem**,** Emmigration flows from North Africa to Europe,European Journal of Public Health,06-08-2014, seen : 08-05/2019, In: https://doi.org/10.1093/eurpub/cku105

[16] العاقل رقية، سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط 1990-2009، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، جويلية 2015.

[17] زازة لخضر، مرجع سابق، ص ص، 45-46.

[18] المرجع نفسه، ص، 39

[19] العلوي الحسين الشيخ

[20] Browne Evie**,** Drivers of irregular migration in North Africa, Helpdesk Research Report ; GSDRC, 04-09-2015.

[21] Ibid.

[22] عياد محمد سمير، العلاقات الأوربية المغاربية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017. ص ص، 75–80.

[23] خضر بشارة، مرجع سابق، ص ص 34،35.

[24] عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 83.

[25] نفس المرجع، ص 243.

[26] مجذوب عبد المومن، طبيعة العلاقات الأورو متوسطية: المفاهيم، الدلالات والمحددات، العدد الأول، مجلة تحولات، يناير 2018.

[27] راضية لعور، مسار العلاقات الأورومغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي، العدد15، مجلة المفكر، جوان 2017.

[28] عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 234.

[29] نفس المرجع، ص ص 240،242.

[30] **Magribines et Partenariat Euro-Méditerranéen: Etat des Lieux, dans**: Kamel Oukaci, Integration des Abdennour Ben Anter, Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distranciation stratégique, Centre de recherche en economie pour le developpement, 11-02-2008,p84

[31] عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 242.

[32] خضر بشارة، أوربا والعالم العربي، مرجع سابق، ص 205.

[33] مجذوب عبد المومن، مرجع سابق.

[34] عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 306.

[35] Abennour Ben Antar, Europe et Maghreb :voisinage immédiat,distanciation stratégique, CREAD, Alger, 2010.

[36] مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو–متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوربية، المجلد الخامس، العدد الأول، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.

[37] غربي محمد، وطبوش سفيان، الشراكة الأورو متوسطية بين المركزية الثقافية الغربية واللا انسجام في الهواجس الأمنية، العدد العاشر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جانفي 2017، ص 312.

[38] نفس المرجع، ص ص 325،326.

[39] -Gloria Inés Ospina, La Inmigracion Desde El Magreb: Un Reto Para la Union Europea, n39, Revista UNISCI Journal, Octobre 2015, p. 159.

[40] https://mokhtaralgammal.typepad.com/articles.html

[41] خضر بشارة، مرجع سابق، ص 232.

[42] Icduygu Ahmet, Dimiryuntar Birce, Mediterranean's Migration Dilemma and the EU's Readmission Agreements : Reinforcing a center Periphery Relation, EuroMedMig Working Paper Series, n1, December 2019, p7.